عز الدين بن عبد السلام ومواقف من السياسة الأيوبية والمملوكية

(القسم الثاني)

د. مرتضى حسن النقيب

كلية الآداب – جامعة بغداد

القسم السياسي

مقدمة :

عصر أبن عبد السلام هو عصر السلطنة الأيوبية بين بدايتها ونهايتها، فضلاً عن البدايات الأولى لحكم السلطنة المملوكية البحرية : فالأيوبيون يمثلون دولة إسلامية سنية المذهب قائمة على إسهامات رجال البيت الأيوبي ، يترأسها السلطان الأيوبي عادة ، الذي يحصل على مركزه بالوراثة من خلال تعيين والده السلطان له ، ومن خلال تثبيته لهذا الحق بالقوة على متحديه من طبقة الذكور من الملوك الأيوبيين . وفي ضمن هذا ، كان ملوك البيت الأيوبي لهم ولا يأتهم من ضمن السلطنة الأيوبية ، ويتمتعون بالاستقلال في هذه الأقاليم والوحدات الأدارية، بعد الاعتراف بما لهم وما عليهم من الحقوق والواجبات تجاه السلطان ، ولاسيما المركز الثاني للسلطنة ، دمشق ، الذي يتمتع متوليها بمرتبة قريبة من السلطان ، كالملك الاشرف موسى ، والملك الصالح إسماعيل ، أشهر الحكام الأيوبيين ، من بين خمس ملوك لدمشق خلال معيشة أبن عبد السلام في الشام . والأيوبيون أكراد سنة ينتمون بأستثناء حالة واحدة حنفية لشخص الملك المعظم عيسى إلى المذهب الشافعي ، لكنهم يتكلمون اللغة الغربية ويخدمون الدين الإسلامي الحنيف ، وكسابقيهم حكام السلاجقة عمدوا دوما إلى دعم المذهب السني للبلاد وتبني مواقفه عن طريق بناء سلسلة من المدارس والجوامع ودور القرآن والحديث والزوايا وتخصيص الأملاك والوقوف لها ، وأيضاً عرفوا بتعاونهم مع القوى الدينية التي تمثل الإسلام وتتصدى لمحاربة التيارات الهرطقية التي تنمو داخل مراكز المجتمع الأيوبي في الشام ومصر ، كالقرار الذي أصدره صلاح الدين في ٥٨٧هـ/

١١٩١ بحق السهروردي المقتول ، أستجابة لطلب الفقهاء الشاميين بأراقة دمه نتيجة لما نسب اليه من تأثير في العقائد الدينية لصاحب حلب ، أبن صلاح الدين، الملك الظاهر غازي .

إلا أن الملوك الأيوبيين ، كانوا يميلون فيما بينهم بسبب مصالحهم السياسية وأتصالاتهم الشخصية المبكرة إلى تأييد هذا المذهب أو ذاك من المذاهب الكلامية السائدة بتبني مواقف مناوئه من رؤساء المذاهب التي يحصل الجدل بشأنها من القضايا الكلامية الحساسة ، مثلا موقف الملك الأشرف موسى ، سلطان الشام ، من أبن عبد السلام بشأن قضية كلام الله في الحرف والصوت التي ألتزم ونادى بها شيوخ الحنابلة ، وقضايا التشبيه وغيرها . وقد يقوم الخلاف بين الملك الأيوبي وبين أي من رؤساء هذه المذاهب المهمين بسبب نقده لإجراءات الملك الماليه المخالفة للشرع الحنيف والمصالح العامة كتضمين المكوس والخمور خلافا لتعاليم الدين (على نحو الأنتقادات التي وجهها فخر الدين بن عساكر للملك المعظم عيسى) .

أما السلطنة السلوكية التي بنيت على أعتاب السلطنة الأيوبية وضمنت أقاليم الدولة السابقة كذلك ، فلم مكوّن بيتا سياسيا حاكما على غرار ما كانت تمثله الدول الإسلامية الأخرى ، وقبل أي شيء آخر سابقتها الدولة الأيوبية ، وإنما بالأحرى حكاما – مماليك – مجهولي الأصل ، من وجهة صلتهم عبيداً إلى مصو للخدمة في جيش سيدهم السلطان الأيوبي سابقا . لكن سياسة التعاون التي كانت تسود بين ممثلي السلطنة والسلطات الدينية ظلت قائمة ، أن لم تزد قوتها خلال هذا العهد ، وظل بناء المدارس والجوامع والمؤسسات التعليمية الأخرى سياسة واضحة للسلاطين والأمراء المماليك . كما أن التبدل والانتقال من الأيوبيين إلى المماليك لم يغير كثيرا من مواقف أبن عبد السلام من ممثلي السلطات السياسية لكلا العهدين ، وظلت مواقفه السياسية من أولي الأمر واحدة من دون أدنى خروج عن مفاهيمه ومعاييره الشرعية والشخصية ، والتبدل في البنية الدينية للمجتمع السياسي المملوكي لم يقع إلا بعد وفاة أبن عبد السلام بسنتين عندما شمل الإصلاح والتغيير سياسة النظام القضائي للمماليك .

لقد كانت دمشق مركزا نشطا لعدد من القوى الدينية – التقليدية المنسوبة لأهل السنة ، بشكل خاص مذهب الحنابلة ، إذ كان يشكل مذهبا مستقرا بين الفرق الأخرى ، ويحظى بتأييد الدمشقيين وعطفهم ، مع أن القاعدة الرئيسية لهذا المذهب ظلت حران – موطن آل تيمية الحراني – ، فأن دمشق ظلت مسرحا لنشاط الحنابلة الديني والسياسي ، وظلت تشكل مركز المقاومة للمذاهب والفرق الأخرى الدينية ، ولاسيما الشافعية – الأشعرية ، أعداء الحنابلة التقليديين ، وإذا كانت هناك زعامة تاريخية واضحة للأشاعرة في دمشق فهي زعامة بيت أبن عساكر الكبير ، وفيما عدا ذلك ، كانت الاشعرية فرقة كلامية غير محبذة ووافدة من خراسان ، على نجو ما يمثلهم في الشام أشعري معروف كشيخ الشيوخ ابن حمويه (ت ٦١٦هـ/١٢١٩م) . ولذلك وجد رجال الاشاعرة حماية لهم تحت ظل المدرسة الشافعية الفقهية ، التي ظلت تجمع بين ظهرانيها تيار المحدثين من غير المتكلمين الذين يعارضون الاشعرية ويتصدون لمواقفهم الكلامية ، وتيار الاشعرية من الشافعية . بينما كان لكل من الحنفية والمالكية أتباع قلة من الشيوخ والفقهاء بالمقارنة مع الحنابلة والشافعية . وكانت لكل من هذه القوى الدينية من المدارس الفقهية ومراكزها التعليمية التي يقرر طبيعتها وعائديتها شرط الواقف ، في العادة من الملوك والأمراء الأيوبيين وخواتينهم ، إذ تتوافر لكل منهم وظائفهم ومراكزهم التي تخضع لموافقة السلطان ، وفي حالة الخلاف يعزله ، وكان للحنابلة عدد من هذه المدارس والمؤسسات ، وللشافعية كذلك ، لكن الأخيرة كانت تتمتع بأمتيازات خاصة في الجامع الأموي ، من المقصورات والزوايا وغيرها لا تتوفر للحنابلة .

أن هذا القسم يحلل المواقف التي حصلت لأبن عبد السلام مع السلاطين والملوك الأيوبيين خلال مدة حياته في الشام ومصر ، وردود فعل أبن عبد السلام أزائها ، والإجراءات التي اتخذتها إدارتهم بحقه . وهذه المواقف تضم حالتين من الخلاف خلال مدة حكم الملك الأشرف موسى ، والملك الصالح إسماعيل للشام ، اللذين دارت حوادثهما أساسا في ضمن إطار النزاع بين الحنابلة والاشاعرة أسفرت الأولى عن انتصار لأبن عبد السلام على الحنابلة ، بعد مدة عسيرة من الأمتحان له على يد الملك الأشرف موسى شخصيا ، بينما أودت الأزمة الثانية

بأبن عبد السلام إلى خارج الشام والاستقرار في مصر ، وإذ تسببت الأولى من أتهام الحنابلة الحشوية لأبن عبد السلام بقيامه بالدعوى لمذهب جديد ، قامت الثانية من جراء فتيا له تقوم على تحريم بيع المتعيشين – الدمشقيين من أهل السلاح بيعه لفرنج الشام ، وكذلك علل علاقاته مع السلطان الجديد الملك الصالح نجم الدين أيوب من خلال حادثة الطبلخانة .

أما مواقفه خلال حكم المماليك البحرية ، فتضم عدداً من الفتاوى والقضايا الدينية بشأن أصول السياسة المملوكية – الشرعية ، مثل حق بيت المال من المملوك الذي يوجب بيعه شرعا ، ومواقف أبن عبد السلام من أحياء الخلافة العباسية من القاهرة ، ومسائل أخرى من السلطنة المملوكية وقعت خلال عهود الملك المعز أيبك ، والمطفر قطز ، والظاهر بيبرس بالتتابع (قبل التقاعد) .

الخلاف مع الملك الأشرف موسى :

كان الملك الأشرف موسى[١] من حيث المنزلة يحتل المرتبة الثانية بين قائمة الملوك الأيوبيين بعد أخيه السلطان الملك الكامل محمد ، وإليه ترجع زعامة الأيوبيين الشاميين للسنوات ٦٢٦-٦٣٥ هـ ، بعد رحيل سلفه ، أخيه الملك المعظم عيسى ، فتولى الحكم في دمشق قبله (٦٢٢-٦٢٦هـ) . وفي شؤون الأعتقاد ، كان الأشرف ميالا إلى مذهب الحنابلة وعلى أعتقادهم ، لأنه تربى ، على قول السبكي ، بين شيوخه خلال مراحل صباه[٢] ، وغالبا ما يحظر مناظراتهم ، وينال تأييدهم ودعمهم لمواقفه وتطلعاته السياسية . أما أبن واصل ، أحد المعاصرين المهمين ، ويعرف الملك الاشرف شخصيا فيصفه بحسن العقيدة، وبميله إلى أهل الصلاح والدين والعلم وبكرهه الفتن والعصبية في المذاهب[٣] . الا أن دمشق شهدت ، خلال توليه حكم الشام ، أهم الخلافات التي حصلت بين رؤساء الحنابلة وأبن عبد السلام ، تعرض خلالها مرتين لمساءلة الملك الاشرف شخصياً وامتحانه ، من دون أن يتحقق لهم هدفهم في التخلص من الشيخ ، وفي هدر دمه ، الذي كان يحظى من جانبه بعطف السلطان الملك الكامل محمد ودعمه، وهو أحد المناصرين للاشعرية في قول السبكي ، ولأبن عبد السلوم شخصياً .

وعلى عكس ما هو متوقع ، أنتهى الخلاف ، بعد دنو أجل الملك الأشرف ، بالعفو عن أبن عبد السلام ومصالحته ، على الرغم من أن أبن عبد السلام شخصيا ، لم ينجح ، ولا مؤيدوه كذلك ، في تبرئه ذمته من التهم التي وجهت إليه ، التي تتراوح بين المجيء بمذهب كلامي جديد ، والتجني على شخصيات الحنابلة ، وفي زيادة تشدده وصلابته لما يذهب إليه ، فيما يلاحظ أن الخلاف كان يمثل أبن عبد السلام وأتباعه من الاشعرية أكثر ما يمثل الطائفة الشافعية ، ومن جهة الحنابلة ، قوة رئيسية من شيوخهم يطلق عليها مناوئها بالحشوية .

في البداية كان هناك لقاء للفقهاء والعلماء الدمشقيين في مقر الملك الاشرف موسى بالقلعة آثار خلاله الحنابلة بحضور زعماء الشافعية كأبن الصلاح مواضيع حساسة تخص أبن عبد السلام ، مثل أعتقاده بالاشعرية ، وتنديده بالحنابلة ، وبنسبتهم إلى البدع ، ولاسيما جماعة الحنابلة الذين يؤمنون بالقول بالقرآن بالحرف والصوت ، التي كانت من معتقدات الملك الأشرف شخصيا . وبعد ثلاثة أيام من هذا اللقاء أثيرت الحنابلة القضية بشكل فتيا من دون علم الأشرف (السلطان) واطلاعه ، طلب فيها من أبن عبد السلام تقديم توضيحات خطية بشأنها، فيما لم يكن أبن عبد السلام حاضرا ذلك الأجتماع ، الا أنه طولب في تقديم ملاحظاته في ضوء فتيا قدمت له ، كان أبن عبد السلام قد أجاب عنها تحريريا حيث يورد نصها السبكي كاملة تحت أسم اعتقاد الاشعري[٤] تحوي تنديدا بالحنابلة، وبأستعلائهم على أهل السنة ، مذهب أهل الحق أو الاشعرية ، لما لحقتهم من أعمال على يد جهلة العوام الدمشقيين[٥] ، أنصار الحنابلة بقوة كبيرة . وفي الوقت نفسه ، دعا أبن عبد السلام إلى عقد مجلس من الشافعية والحنابلة يضم أيضاً شيوخ المالكية والحنفية بحضور الملك الأشراف ، لتقرير المتجاوز منهم على الطرف الآخر ، وأيد عقده صديقه الشخصي المالكي جمال الدين أبا عمرو بن الحاجب ، الذي كان قد أنتقد موقف فقهاء الشافعية المشين من كبيرهم أبن عبد السلام عند تعرضه للهجوم على السنة الحنابلة[٦] . الا أن الملك الأشرف رفض عقد الاجتماع المقترح ورفض أيضاً شروط أبن عبد السلام في أنه إذا ظهر خلال المداخلات الفقهية الكلامية الحق له في المسألة ، فأنه سيتقبل ذلك شخصيا

بالرجوعَ عن القول بمسألة الحرف والصوت ، وبان يعهد إلـــى تعزيـــز أعيـــان الحنابلة – المبتدعة تعزيزا بليغا ، طبقا للسابقة التي أرســـى قواعدهـــا الســـلطان الراحل الملك العادل صفاء الدين (ت ٦١٥هـ/١٢١٨م) ، والد الملك الاشـــرف ، وفي محتوى ذلك ، نسب إلى أبن عبد السلام كونه مدعي لمذهب جديد غير ما هو متبع عند أهل السنة من الاشعرية[٧] .

أما من هم هؤلاء شيوخ الحنابلة وما علاقتهم بـــأعوان الملـــك الأشـــرف وممثليه فلا تعرف عنهم شيئاً سوى أن الملك الصالح إسماعيل ، خلف الأشـــرف في حكومة دمشق ، كان أحد الرجال الأيوبيين الكبار في هذا الأمر ، الذي يعـــدّه السبكي ، شخصاً أكثر تشددا على الشيخ ومناصرة الحنابلة من الاشرف نفســـه . ومن معلومات مقابلة في مصادر الحنابلة والشافعية من غير المتكلمين تعـــرف أن بعضا من هؤلاء الشيوخ كان كلاً من الناصح الحنبلي وشخصيات المقادسة (كـــل من الحافظ الضياء المقدسي وعبد الغني المقدسي) ، زعماء الحديث في دمشـــق ، واليونيني الكبير ، وربما ابن تيمية في حران وبعلبك[٨] .

ويلاحظ أن أبن عبد السلام أراد في هذه المرحلة من الخلاف أن ينسى مـــا جرى بين الفريقين ليتجنب الكتابة عن استفسار الملك الاشرف بخصوص مقالاتـــه وأقواله في مذهب الاشعري ، ومن ثم أهمالها لكنه لم ينجح ، لأن ممثل الاشرف ، الذي لا تذكر لنا المصادر ، حسب علمنا ، أسمه سوى الإشارة له بكلمة رسـول[٩] أصر على تسلم إجابة أبن عبد السلام شخصيا ، الذي قدم جوابه حينئذ على شـــكل نصيحة لخص فيها مشكلته مع خصومه الحنابلة ، مقترحا بعرض الموضوع علـــى محكمين من علماء خارج مجمع بلاد الشام ، ومؤكدا صحة مواقفه مـــن القضايـــا الثيولوجية التي تقف وراء الخلاف ، ولاسيما نفيه ما يخص التهمة التي توجه إليه بشأن الترويج لمذهب خاص ، لا ينتمي إلى مذاهب أهل السنة المتعارف عليـــها . إلا أن الملك الاشرف لم يقبل برد أبن عبد السلام ، وأرسل مجددا رسول جديد هو استاداره المدعو العزيز خليل[١٠] ، يندد في مواقف وتصرفات أبن عبد الســـلام ، والأستهانة بالعقوبات التي تصدر بحقه ، وبلغه بقرار الحضرة الأشرفية – بشـــأن الاشتراط عليه بثلاثة شروط : ((أحدها أن لا يفتي ، والثانيـــة لا يجتمـــع بـــأحد،

والثالثة أن يلزم بيته)) [١١] . فما هو دور أبن عبد السلام ومسؤوليته في قيام هذه الفتنة ، وإلى أي مدى طبقت سلطات الاشرف تلك الشروط على أبن عبد السلام ؟

طبعا ما أوردناه من معلومات عن السبكي وعن مصادره الاشعرية لا تمثل إلا جانباً واحداً من المحنة ، التي تحمل الحنابلة مسؤولية الفتنة التي أراد الحنابلة أشعالها لإيقاع أبن عبد السلام في الهلكة ، والانحياز لقضيته بالدفاع عنه وعن مواقفه الاشعرية ، ضد خصومه الحنابلة . الا أنه يتوافر لدينا لحسن الحظ رأي أبن واصل ، أحد المؤرخين الرسميين الثقاة عن التاريخ الأيوبي ، الذي يهتم أبن عبد السلام بالتعصب على الحنابلة جدا لميله إلى مذهب أبي الحسن الاشعري ، وفي تحريض الملك الاشرف بالانتقام من الحنابلة وإيذائهم عن طريق الكتابة إلى الملك شخصيا بأن الحنابلة هم خونة توجب معاقبتهم لما فعلوه مع والده الملك العادل لفتحهم لباب السلامة من المدينة في أثناء حصار أولاد صلاح الدين ، كل من الملك الاغضل والظاهر غازي لدمشق . ثم ينتقد أبن واصل تصرف أبن عبد السلام بأن ما عمله لم يكن حسنا من شيخ الشافعية ، وبأنه لم يعجب الملك الاشرف قطعا . على العكس من ذلك ، كتب الملك الاشرف في جواب ورقته التي أطلع عليها شخصيا أبن واصل : بأن لا يا عز الدين ، الفتنة نائمة ، فلعن الله مثيرها)) [١٢] . وفي ضوء ذلك الكتاب ، يقول أبن واصل ، جاء تراجع أبن عبد السلام وخصومه عن الشغب ، وفي سكون الفتنة[١٣] . الا أنه ليس من الواضح تماما إلى أي مدى طبقت على أبن عبد السلام شروط الاشتراط التي أوجبتها بحقه الحضرة الاشرفية التي استوجب غض النظر عنها بعد تدخل السلطان الكامل لصالح أبن عبد السلام ، وبعد التبدل في موقف الملك الاشرف نتيجة لدنو الأجل .

وربما ساعد تدخل مقدم الحنفية جمال الدين الحصري[١٤] (ت٦٣٦هـ) الذي كان يحظى بأحترام الملك الاشرف وتقديره على تخفيف حدة الخلاف بعض الشيء عندما دافع امام الاشرف عن أبن عبد السلام ضد ما وجه له الحنابلة من اتهامات ، بالحصول على ((وعد بالاستغفار ... مما جرى)) واستدراك الفارط في حقه ، بحيث تقدم إلى الفريقين ((بالإمساك عن الكلام ، وعدم الإفتاء بشيء سدا لباب الخصام)) [١٥] .

فنا هو واضح إن أدارة الملك الاشرف ، في وقت ما بعد قرار الاشتراط، طبقت إجراءات أدارية بحق أبن عبد السلام ، بما فيها وضع الشيخ رهن الإقامة الجبرية ، الذي لم يستسلم لتلك الشروط ، واستدعت منه ، عن طريق ولده الشيخ عبد اللطيف الاتصال بالسلطان الأيوبي في مصر الملك الكامل محمد التمس منه التدخل لصالح أبن عبد السلام عند الملك الاشرف[١٦] ، لأن السلطان ، على قول السبكي اشعري المعتقد ، ومن (المتعصبين لأهل الحق) [١٧] ، وأستنكر من جهته ، الحل الذي أخذت به إدارة الملك الاشرف ، بمنع الطائفتين (ومساواتهما) في الكلام في مسائل الكلام ، وفي منع رؤسائهم عن الخوض في قضاياه الحساسة كقضية الحرف والصوت المثار للجدل بين الحنابلة والاشعرية ، وفي عدم تمكين الاشعرية من أن يلحظوا بحججهم .. وبان ... تشتق من هؤلاء المبتدعة عشرين نفسا ليرتدع غيرهم[١٨] ، ولكن في غير أطار هذا الحشو والأطناب من الكلام للسبكي ، فأن الإجراءات التي اتخذها السلطان من أجل تنفيذ وجهة نظره لم تنجم عن تراجع إدارة الاشرف عن مواقفها من أبن عبد السلام ، بل نقلته إلى مستوى المسؤولية في مناصب التدريس في الغزالية وقضاء دمشق ، والتعيين للرسالة إلى الخلافة المعظمة[١٩] ، أما كيف حصل هذا يقول السبكي فأنه يعزوه إلى شعور من سلطان دمشق ، الملك الاشرف بدنو الأجل ، بحيث صار يترضاه ويعمل بفتاويه ، ويطلب أن يقرأ عليه تصانيفه مثل ((الملحة في اعتقاد أهل الحق ... (و) مقاصد الصلاة))[٢٠] وفي الاعتذار من أبن عبد السلام بشأن التصرفات التي صدرت من إدارته بحقه (فقد غلطنا في حق أبن عبد السلام غلطة عظيمة) ، وفي الطلب منه أن يحرر نصيحه ودعوات شخصية له تدعم رفع الوحشة بين السلطان ونائبه[٢١] بالرغم من أن هذه الادعاءات من لدن السبكي يصعب تعزيزها من المصادر التاريخية الأيوبية لأستمرار العداء بين الأخوين حتى وقوع الموت عليهما في السنة ٦٣٥هـ/١٢٣٧ (بين الأول والآخر ستة شهور) ، ولأن ممثل الاشرف الملك الصالح إسماعيل ، لم يلتزم بما كان يصدره الاشرف من إجراءات في أيامه الأخيرة من حياته والذي كان بدوره أكثر تعصبا من الاشرف في تأييده للحنابلة ، وفي معاقبة مخالفيهم من فريق الشافعية – الاشعرية .

هذه خلاصة وجهة نظر الشافعية – الاشعرية بمحنة أبن عبد السلام خلال عهد الملك الاشرف بدمشق ، وهي ناقصة في محتواها لأنها لا تضم وجهة نظر الحنابلة ، التي لا يمكن ان تشكل من خلال أبن رجب في الذيل على طبقات الحنابلة ، ولا يوجد تاريخ كرونولوجي محدد لها ، عدا كونها حصلت في نهايات عهد الاشرف نفسه ، ولكن ماذا كانت مكاسب الحنابلة في هذا الخلاف ؟

لقد وقف الحنابلة وحدهم في هذا الخلاف قوةً يعتد بها تعتمد على العوام الدمشقيين ومؤيدهم في ذلك الملك الاشرف شخصيا (وجماعة المحدثين من الشافعية من خصوم المتكلمين ، فيما وقف الحنفية وبعض المالكية مع أبن عبد السلام ، وفيما بعد السلطان الكامل محمد . فإذا كان هدف الحنابلة ، كما يقول السبكي ، هو من أجل ((تكف الشيخ وعطبه)) [٢٢] ، فأن ذلك ، حتى بدعم الملك الاشرف نفسه ، لم يتحقق لأ من قريب أو بعيد .

فيما خرج أبن عبد السلام مع الحنابلة خلال الاصطدام مملوء العافية ، فقد اختير لأداء مختلف الوظائف الشرعية والتعليمية لمدينة دمشق من تدريس وقضاء وفتيا ، وظهر زعيماً متقدماً للشافعية – الاشعرية، بحيث زاد من تصلبه في الدين ومنزلته الشرعية الا أن خط الشافعية من أهل الحديث متمثلا بكبيرهم ابن الصلاح ظل مخالفا لأبن عبد السلام ، وآرائه الفقهية ، وفي فتاويه ، بحيث ظل جماعة الحنابلة – الحشوية من مفهوم القوة والتعاون مع المؤسسة السياسية – العسكرية للبلاد أعداءه بلا ريب ، وظل رؤسائهم الذين لم يقروا بهزيمة لهم أمام أبن عبد السلام يتحينون الفرصة للتخلص منه ، التي ستتوفر لهم خلال نيابة سلطنة الملك الصالح إسماعيل للمدينة . من هنا فأن نهاية حادثة الخلاف مع الاشرف ، هي ، في الحقيقة ، كانت تشكل مقدمة لازمة تالية مع الإدارة الجديدة القائمة في دمشق، أجبرت أبن عبد السلام على البحث عن ملاذ آخر لحياته غير دمشق هي القاهرة، حيث قضى النصف الثاني من حياته هناك .

الخلاف مع الملك الصالح إسماعيل :

خلال حكم الملك الصالح إسماعيل[٢٣] أبو الخيش لدمشق بين السنوات ٦٣٧-٦٤٣هـ/١٢٣٩-١٢٤٥ تجدد الخلاف مرة أخرى بين الحنابلة وأبن عبد السلام ، وتحقق لهم ما لم يتمكنوا من تحقيقه خلال نزاعهم السابق زمن الملك الاشرف بالتخلص من أبن عبد السلام شخصيا عن طريق دفعه إلى الهجرة من دمشق إلى مصر كرها وطوعا . ولم يكن ذلك ممكنا دون الدعم السياسي الذي قدمه الملك الصالح إسماعيل لمؤيديه من الحنابلة ، ودون الدور الشخصي للصالح في تقرير مستقبل أبن عبد السلام في الشام بعد انتقاداته المفتوحة التي وجهها إلى تحالف الصالح إسماعيل مع فرنج الساحل ضد السلطان الأيوبي الجديد الملك الصالح نجم الدين أيوب ، فلم تخدم مواقفه تلك الحنابلة فحسب ، لتضرر مصالح السياسية والشخصية ، التي كان أبن عبد السلام يتعرض لها من خلال المنافذ الدينية الهامة بمصيبته بتعييم من الصالح نفسه ، بل أمسى تقرب أبن عبد السلام القوى والشديد بالملك سابقة يحاول تجنبها حق ذلك النفر من الذكور الأيوبيين الذين كانوا في يوم من أبرز مؤيديه على نحو (حالة أبن عبد السلام والصالح نجم الدين أيوب) [٢٤] .

فالدولة الاشرفية بزعامة الملك الاشرف موسى التي أدارت دمشق من ٦٢٦هـ إلى ٦٣٦ هـ ، أي ثمانية سنوات وشهوار ، كانت تتمتع بمنزلة هي أقرب إلى السلطان من أي شيء آخر ، وتمتلك قوة من المرتزقة بأسم الاشوفية ، كان لها دور ذا وشأن بين القوى الأيوبية الأخرى المحلية ، بينما كان الملك الصالح إسماعيل في منصبه لنيابة السلطنة بدمشق خلفاً للاشرف ووريثاً له لا يخرج عن كونه واحداً من الملوك الأيوبيين الذين تتحدد طموحاتهم في أحسن أحوالها بنجاحه في أشغال مثل ذلك المنصب والاحتفاظ به ضد محاولات إخراج السلطان الحاكم له ، على الرغم من محاولته أداء هذا الدور عن طريق جملة من التحالفات والتحالفات المضادة مع الملوك الأيوبيين . وبينما كان يتبع إداريا الاشرف موسى قبل وفاته فأنه كان يفوق الاشرف في موقفه من مشكلة القران بالنسبة لاعتقاد الحنابلة في الحرف والصوت ، وفي اعتقاده في مشايخ الحنابلة كما

يقول السبكي[٢٥] ، ويحظى بإدارة سيئة فاسدة يقف على رأسها يـــهودي حديـث بالإسلام باسم أمين الدين[٢٦] .

واحد من مواقف أبن عبد السلام تجاه الملك الصالح إســـماعيل حصلـت خلال الكرة الثانية من تملكه دمشق وتتمثل بموقف أبن عبد السلام مـــن مشـكلة تعاون الملك الصالح إسماعيل مع ((فرنج الساحل)) ، والسماح لممثليـهم بشـراء السلاح من الباعة الدمشقيين ، على الرغم مما يمثله العـــدو الفرنجـي للإســلام والسلطنة الأيوبية . وهي حادثة ، شملت كل من إدارة الصالح إسماعيل (بتأييد من الحنابلة) ، وفرنج الساحل وصيدا ، إضافة إلى أهل المهن من أصحاب بيع السلاح بدمشق ، وأمتدت على مدى شهور من السنة ٦٣٢هـو ٦٣٨هـــ ، لكـن عنـد أختتامها ، أخذت بأبن عبد السلام في نهاية المطاف إلى مصر ، تاركـــا رئاســة الشافعية في الشام لمنافسه أبن الصلاح .

بداية نقول أن أرتقاء أبن عبد السلام إلى العمل في المؤسسة الدينية يعـــود الفضل فيه إلى الطاف الملك الصالح نفسه ، الذي وضع أياه فـــي ربيـــع الثـــاني ٦٣٧هـ في منصب خطابة الجامع الأموي (وفي إمامة الصلاة) ، للقدرات التـــي كان يشتهر بها ، ولكون هذه الوظائف كـــانت حكـــرا لجماعـــة الشـــافعية ومـــن حقوقهم[٢٧] . ولكن هذا التعاون مع إدارة الملك الصالح إسماعيل لم يستمر طويلا، إذ أن خلاف الصالح إسماعيل مع السلطان الجديد ، أبن أخيه الصالح نجم الديـــن أيوب بشأن مستقبله في حكم دمشق ، وحول الاعتراف به كسلطان للدولة الأيوبية، وأستعانته بفرنج الساحل وصيدا لحسم هذا النزاع[٢٨] ، أثار حفيظة أبن عبد السلام المعروف بتصلبه في الدين والجهاد ، فبدأ عن طريق خطبه الرسمية في الجـــامع الأموي بالدعوة لإصلاح حال المسلمين عن طريق نصر السلطان ((الـــذي يـــبرم للأمة أمرا رشدا)) [٢٩] ، وأعلن عن مؤازرته للسلطان الجديد مـــن دون تحفـــظ . ويوضح أبن واصل هذه الحالة بالتنبيه إلى أن الملك الدمشقي كـــان خائفـــا مـــن السلطان الأيوبي كان أسلفه في حقه من أخذ دمشق منه بعد المصالحـــة والتوثـــق التي تمت منه ، وما كان من أعتقاله لولد السلطان ، الملك المغيث ، فـــي مقـــابل

أكثار أبن عبد السلام من التشنيع على الملك الصالح ، وفي غضب الملك الصالح منه[٣٠] .

إلا أن تطور الحادثة أخذ منحىً جديداً يتسم بالعداء والكراهية من جانب إدارة الصالح إسماعيل وأعوانه عندما تقدم الدمشقيون – المتعيشون من السلاح إلى أبن عبد السلام بفتيا يستفسرون فيها عن مسألة ما إذا كان الشرع الحنيف ، يسمح لهم من مبايعة الفرنج السلاح في أثناء دخولهم للشراء[٣١] ؟ ، الذي أجاب بالنفي وبتحريمه ، بحجة تحقق شرائهم للسلاح لمقاتلة أخوانهم المسلمين ، وأنتقد مجددا ((السلطان أي (الحاكم الدمشقي) أمام جموع المصلين ، الذين حضروا خطبته بالجامع الأموي ، ليتضمن أمر تحريم البيع من جهة ، وانتقاد شخصي للملك الصالح إسماعيل) [٣٢] حرفوا فيه القول وزخرفوه بأدعاء السبكي أنتهى فيه أبن عبد السلام إلى الحبس مدة ، بمصاحبة صديقه الشخصي أبو عمرو أبن الحاجب المالكي ، موافقة ومراعاة وليس لأمر آخر[٣٣] . وبعد أن أمضى مدة غير محددة رهن الاعتقال ، أخرج أبن عبد السلام من الحبس بعدٌ مشاورات قام بها الملك الصالح إسماعيل وقت رجوعه إلى مقر حكم ولايته من مهمة خارجية . إذ فرضت عليه نفس الشروط التي طبقت سابقا في صدد خلافه مع الملك الاشرف ، وذلك بملازمة أبن عبد السلام داره ، دون افتاء أو اجتماع بأحد البتة ، مع أن هذا الشرط خفف شيئا ما بعد استئذان شخصي من أبن عبد السلام وكما يقول المقريزي ، في أمر تأدية صلاة الجمعة ، وفي السماح له بطيب أو مزين إذا أحتاج إليهما ، وفي عبور الحمام بناء على طلب شخصي منه أيضاً[٣٤] . ألا أن الحقيقة تبقى أن الحنابلة ، في هذا الخلاف ، لم يتقدموا بأي شيء لنصرة مواقف الصالح إسماعيل وأتجاهاته في التحالف مع الفرنج ، الذي يفسر إلى حد ما ، لماذا لا نجد أي إشارة إلى دور الحنابلة في المصادر من هذه المسألة ، كما يبقى غامضا أمر فيما إذا كانوا قد حاولوا التأثير على مواقف الملك الصالح إسماعيل من مشكلة أبن عبد السلام ومستقبله ؟ .

ومن دون أي دهشة ، تلمس أبن عبد السلام معالم القضية لشرعيته التي كان يدافع عنها شخصيا بحماس ، وعرف أن الملوك الأيوبيين المتنافسين أن

عاجلا أو آجلا سرعان ما سيتدخلون في الأمر لصالح مواقفه الشرعية العادلة ولتداخل مصالحهم السياسية فيها كثيراً : فقد أبدى ثلاثة من الملوك الأيوبيين ، بضمنهم عدوه الصالح إسماعيل أهتماماً خاصا بأبن عبد السلام ويكسبه بأي الوسائل المتوفرة إلى جانبهم ، كل من الصالح نجم الدين أيوب والملك الناصر داود ، حاكم الكرك والشوبك حينئذ ، والصالح إسماعيل نفسه . فالأول أقبل عليه لفضيلة أبن عبد السلام كما يقول أبن واصل ، ولما صدر منه من التشنيع على الملك الصالح إسماعيل[٣٥] ، والذي أمامه كذلك طريق طويل في تخليص سلطته من تحديات أبناء البيت الأيوبي الشامي بعد نجاحه في التخلص من أخيه الصغير الذي كان قد تربع لسنين على عرش السلطنة ، ثم من الملك الناصر داود[٣٦] ، الذي كان يود في الأنتقال لمنصب نيابة السلطنة بدمشق ، بعد أن تتوج جهود الملك الصالح إسماعيل بالأنتصار على السلطان عن طريق حلفائه من الملوك الأيوبيين ، وأخيرا من الملك الصالح إسماعيل شخصياً ، فمن الأول أي السلطان جاءت دعوة تقترح على أبن عبد السلام التوجه نحو مصر لأخذ المناصب التي كان يشغلها في الشام ، بعد اقالة الصالح إسماعيل له ، واضافات أخرى معه ، من إمامة الصلاة والخطابة والقضاء والتدريس والفتيا ، والأستقرار في كنف حضرة السلطان ورعايته ، ومن الناصر داود جاءت محاولة لأجباره على الأستقرار في ضمن حدود سلطاته الإدارية لأقليم الكرك ، منتزعا أياه بالقوة من القدس إلى نابلس ، عندما كان يقوم برحلته صوب مصر مع رفيقه المالكي[٣٧] ، فيما اقترح الملك الصالح إسماعيل عن طريق ممثل غير مثبت أسمه أن يتراجع عن العداء الذي ينصبه لإدارته ، وأن يقبل في تقديم الاعتذار للملك شخصيا بتقبيل يديه أمام مجموع من ضيوفه من ملوك الفرنج وفرسانهم مقابل إعادته إلى المناصب التي أقاله عنها جميعا ، وحتى في زيادة منزلته ومكانته . لكن أبن عبد السلام رفض الأقتراح كلية ، مستهزأ من أقتراحه في تقبيل يدي مرؤسه والأنكسار له ، ورافضا تهديداته بأعتقاله ، حيث تم اعتقاله في خيمة إلى جانب خيمة السلطان التي يعسكر فيها[٣٨] عند اقران القدس . ويلاحظ بأن أبن عبد السلام قبل بدعوة السلطان نجم الدين أيوب بعدما أطلق سراحه من قبل قوة من جيشه كانت قد أوقعت الهزيمة

بجيش الصالح إسماعيل وحلفائه الفرنج ( ) نقل على أثرها إلى مصر . أما متى خرج الشيخ من يد الملك الصالح إلى يد السلطان أيوب ومتى وصل إلى مقصده الجديد فيضع حوادثها أبن واصل في شهور السنة ٦٣٩هـ ، وهو ما يمثل نهاية الحادثة[٣٩] .

لقد أدت الحادثة إلى نهاية مصائب ومعاناة أبن عبد السلام في الشام مع إدارة الملك الصالح إسماعيل وأعوانه وإلى بدء دور جديد له في مصر تحت رعاية نجم الدين أيوب ، وهو ما رحب به شيوخ الحنابلة مبدئياً ، وما رحب به أيضاً جماعة الشافعية من اتباع أبن الصلاح . الا أننا لا نعرف فيما إذا كان أصحاب أبن عبد السلام المقربين من الشافعية – الاشعرية ، وهو ما يعرف عن وجود مثل هذه الجماعة لديه ، قد خرجوا معه صوب مصر كذلك ، مع أن من المحتمل أن يكون عدد من اتباعه الخواص قد قام بتلك الرحلة المكلفة خلال السنوات المتعاقبة من عمله في حكم الدولة الصالحية – النجمية .

أبن عبد السلام والسلطان الصالح نجم الدين أيوب :

خلال عهد السلطان الملك الصالح نجم الدين أيوب[٤٠] (٦٣٧-٦٤٧هـ / ١٢٣٩-١٢٤٩) دخل أبن عبد السلام في كنف ورعاية السلطان الشخصية سواء شاء أم أبى ، بحكم تبني ورعاية السلطان له في المراحل الأخيرة من الخلاف مع الملك الصالح إسماعيل ، وفي لجوئه إلى مصر ، مقر السلطان الأيوبي بشخص السلطان وإدارته . فقد وجد أبن عبد السلام نفسه مؤهلا من وجهة النظر الرسمية، بحيث أنيطت له جملة من الوظائف والمهام الدينية والرسمية العامة يلخصها مؤرخو سيرته بالخطابة والقضاء وعمارة المساجد المهجورة بمصر والقاهرة ، فضلا عن التدريس والافتاء .

الا أن المبادئ التي سار عليها أبن عبد السلام خلال مجرى حياته السياسية والعقائدية في الشام ظلت تتحكم بمواقفه من سياسة السلطان الأيوبية ومشاكلها ، في محتوى علاقته بالسلطان الأيوبي وبإدارته ، أو الأمراء وغيرهم من رجال السلطنة . شيء واحد تخلص منه أبن عبد السلام خلال حياته في مصر هي

الدعايات التي كان يروجها ضده أهل الظاهر ، أو حشوية الحنابلة ، والمشاكل التي يثيرونها على مستوى الملوك – الأيوبيين – الشاميين ، لأن الحنابلة في مصر والقاهرة ، كانوا قوة لا يعتد بها آنذاك بالمقارنة مع دمشق ، أحدى المراكز الحنبلية الهامة خلال النصف الأول من القرن السابع الهجري / القرن الثالث عشر الميلادي ، وظلت عرضة لاضطهاد مناوئيهم الشافعية – الاشعرية وتجريحهم.

ومع الأقبال العظيم الذي حصل عليه أبن عبد السلام من لدن السلطان ، الا أن حادثة الطبلخانة التي حصلت في وقت مبكر من عمر السلطنة ، تسببت في إثارة التحفظ ضد أبن عبد السلام ، وفي تقليص ، وحتى مراقبة واجباته الدينية والشرعية ، فما هي خصوصيات هذه الحادثة ؟

حادثة الطبلخانة (قبل ذي القعدة ٦٤٠هـ) :

حصلت الحادثة أولا خلال مدة وجود أبن عبد السلام في مصر ، في ضمن احداث السنة الثانية من أقامته بالبلاد ، عندما كان ينتسب إلى إدارة السلطان الملك الصالح نجم الدين أيوب ، بعد أن عهدت إليه وظائف القضاء ، بمصر والوجه القبلي ، والفتيا ، وخطابة جامع عمرو بن العاص ، والاشراف العام على المساجد والمباني الدينية ، ثم تسببت خلال تطورها في استقالته من بعض مهم منها ، من جانب واحد ، كالقضاء ، وفي إقالة تلك الإدارة له من بعضها الآخر ، على رأسها منصب خطابة الجامع ، بأستثناء التدريس الذي كان يقوم بتنفيذه للطلبة شخصيا (وفيما بعد بتكليف من السلطان) ، وثانيا ، أن الحادثة وقعت بين أبن عبد السلام شخصيا وبين إدارة الملك الصالح نجم الدين أيوب بشأ، الإساءة التي كانت تسببها الطبلخانة للدين الحنيف ومؤسساته التابعة لوزير السلطان معين الدين بن شيخ الشيوخ الجويني ، وأنكار أبن عبد السلام لذلك علنا ، بما يظهر اعتداد شيخ الإسلام هذا بمواقفه المبدئية وعدم تردده في أتخاذ ما يلزم بشأنها ، حتى وإن كلن ذلك يكلفه خسارة مناصبه الدينية التي يتولى مسؤوليتها باسم السلطان غير أن الحادثة على الرغم من خسارة ابن عبد السلام الخاصة لوظائفه ، وعلى الرغم من العزلة التي عاش بموجبها بعض الوقت ، تمثل انتصارا محدودا لأبن عبد السلام

من حيث انه نجح في هدم الطبلخانة وفي قلعها ، وفي زيادة سمعته وعلو مكانته في المجتمع الأيوبي المصري وخارجه . وأخيرا فأن الحادثة ، على خلاف الحالات السابقة ، كل من الخلاف مع الملك الاشرف موسى والملك الصالح إسماعيل في دمشق ، لم تمس السلطان ولا جعلت منه طرفا مباشراً ، بل كانت تنحصر في شخصيات إدارته من الأمراء ، من دون أن تنسحب في أثناء تطورها على السلطان نفسه بمواقف وإجراءات إدارية بحق أبن عبد السلام ، أو اتباعه ، كما لم تأخذ إطارا مذهبيا ، لأن الطرفين ينتميان إلى الاشعرية ، دون أن يكون للخلافات المذهبية المضادة أثر في الخلاف. ويبدو أن أبن عبد السلام كان هو الأول والآخر في المسألة لأنها تدور بشأن معارضته الشخصية للبناء بمساندة أتباعه الفقهاء الشافعية ، من دون ظهور شخصيات رئيسية أخرى فيه . أما حقيقة الطبلخانة ، فهي موضع لقوة من مماليك السلطان ملاصقة لجامع غير مسمى كان يتولى شؤونه أبن عبد السلام بموجب تفويض التعيين الذي يرسمه على المساجد ، فيما تنحصر معلومات الحادثة ، غير المكتملة في كثير من تفاصيلها في كل من السبكي واليونيني والمقريزي وأبن واصل .

وملخص الحادثة على ما يذكرها السبكي هو أن ابن عبد السلام ، في الوقت غير محدد من اقامته بمصر ، كان قد أختلف مع استادار السلطان الأمير فخر الدين[٤١] بن شيخ الشيوخ بشأن بنائه لطبلخانة يلاصق جداره مسجد بموقع بمصر[٤٢] ، مما تسبب احتجاج أبن عبد السلام على ضرب الطبلخانة بجوار المسجد . وبعد ثبات الأدعاء ، حكم أبن عبد السلام بهدم ذلك البناء وخلعه[٤٣] .

أما عند اليونيني فيربط الحادثة ببعض غلمان وزير السلطان الصاحب معين الدين[٤٤] ، أخ الاستادار الأمير فخر الدين ، الذين بنوا على سطح بعض المساجد بمصر بنيانا أتخذه طبلخانة معين الدين[٤٥] ، فاتخذ ابن عبد السلام قرارا بهدمه وتنفيذه شخصيا وأزالته ، وهو ما عمله شخصيا هو وأولاده ، والأكثر أنه أمر بنقل ما على سطح ذلك المسجد وتفريغه[٤٦] من دون أن يبدى أدنى أكتراث بما سيؤول إليه عمله أمام السلطان . أما أي من الأخوة من عائلة شيخ الشيوخ الجويني في إشارتي السبكي واليونيني هو المتورط في أمر الطبلخانة فيتأكد من

المصادر المعاصرة كأبن واصل ، الذي يشير صراحة (في حوادث سنة ٦٣٩هـ) إلى معين الدين كوزير الملك الصالح ، وإلى طبلخانة ، تماما كما يوردها اليونيني[٤٧] . وتوجد جملة من الحقائق المفردة كأشغال الأمير معين الدين لوزارة السلطان بين السنوات ٦٤٠-٦٤٣ هـ خلفا لأخيه ، وزيرا لصالح أيضاً كمال الدين (ت ٦٤١هـ) ، ووضع فخر الدين كسجين لدى السلطان في هذه المدة لثلاث سنوات متواصلة حتى وقت تسلمه المسؤولية بعد وفاة أخيه المعين في ٦٤٣هـ[٤٨] ، كلها تدلل على أن اليونيني على حق عند ربط الحادثة بشخص الصاحب معين الدين . يضاف إلى ذلك أن الجدول الكرونولوجي لأحداث التعيين والعزل تدلل من جانبها على أن هذا حصل خلال مدة أيامه في الوظيفة[٤٩] .

ولا يختلف المقريزي عن اليونيني في هذا سوى إشارة مقتضبة لكنها مهمة تخص علاقة السلطان بالمسألة تقول أن عمل البناء هذا قد تم بأمر السلطان لخدمة أبن شيخ الشيوخ عماد الدين[٥٠] ، وهي الإشارة الوحيدة لعلاقة السلطان بالحادثة، التي لا تظهر في المصادر الأخرى التي سبقت المقريزي . فقط النويري يضيف عنصر آخر للحكاية يكمل به المحتوى هو أن أبن عبد السلام لم يعمد إلى تلك الإجراءات الأبعد تحذيره معين الدين لمرتين من ضرورة إزالة ذلك البناء ، وبأن فعل الهدم تم على يد فقهاء أبن عبد السلام والعوام الذين ألتحقوا بهم ، أثر تلقي هؤلاء دعوة أبن عبد السلام لتنفيذ الإجراء[٥١] . وثمة شيء واحد يتفق عليه جميع هؤلاء المؤرخين هو أن أبن عبد السلام يقف بمثابة العقل المدبر وراء حادثة الطبلخانة . ولنبدأ بالسؤال عن موقف السلطان الصالح نجم الدين ايوب من الحادثة، وعلاقة الأمراء الإداريين بها ، والإجراءات التي أتخذت بشأنها ، وأخيراً الشكل الذي أنتهت إليه الحادثة وأستقرت عليه ؟

في البداية ، لابد من القول بوضوح أن موقف السلطان الأيوبي لم يكن موقفا معاديا لأبن عبد السلام ، ولم يكن قد أرغم أرنفه في المسألة ، وما اقترن باسمه من موقف ، والذي أفضى لعزل أبن عبد السلام عن الخطابة بمنشور سلطاني ، فقد جاء من حيث كونه أجراءً إدارياً لابد منه ، بعدما عزل أبن عبد السلام نفسه عن وظيفة الحكم والقضاء أجرته الإدارة الصالحية – النجمية

المسؤولة عن معالجة الازمة معه إلى النهاية . فالأخيرة لم تسامح من جانبها فعله، بعد تقديم استقالته من جانب واحد ، فعمدت إلى عزله مما تبقى عن مناصبه بالأصرار نفسه ، مظهرة للسلطان ضرورة التخلص من أبن عبد السلام وكسب تأييده ، حيث تخلى حينئذ عن أبقاء أبن عبد السلام في منصب الخطابة الحساس للدولة ، التي كان يميل إلى أبقاء أبن عبد السلام فيه ، على الرغم من قرار أنسحابه من القضاء رسميا (وربما أمامة الصلا أيضاً ، التي لا تظهر الإشارة إليها في المصادر) ، لأن هناك قولا منسوبا إلى أحد المسؤولين في إدارة السلطان لا تتوضح هويته في النص ، الا أنه في منزلة رسمية مباشرة يعترض على فكرة استمراره في أداء مهمة الخطابة ، بحجة أن مثل ذلك ، أن تنفذ قد يعرض السلطان منه الى تشنيع يماثل ما تعرض له الملك الصالح إسماعيل من لدن الخطيب أبن عبد السلام وقت اندلاع أمة بيع السلاح للفرنج بدمشق[٥٢] . وفي هذا المحتوى يفهم أمر عزل أبن عبد السلام عن الخطابة بجامع عمرو بن العاص . أما خلفه في القضاء فكان الفقيه الشافعي صدر الدين الجزري[٥٣] ، (ت ٦٦٥هـ / ١٢٦٦م) ، أحد نوابه في الحكم أبتداء من ٢٣ ذي القعدة ٦٤٠ هـ[٥٤] .

وخارج محتوى الحادثة ، يوجد لقاء المناسبات أثناء الأعياد والمواسم وصيام رمضان والاحتفالات الرسمية للسلطنة تسمح له ، مع بقية الفقهاء والعلماء من الأكابر ، بأبداء آرائه وملاحظاته مباشرة ، كالحوار الذي يورده السبكي في ضمن قصة حصلت له مع السلطان في أثناء الاحتفاء بأحدى العيدين بمقر السلطنة بقلعة الجبل مفادها استفسار من الشيخ للسلطان من موقعه بالحفل عن كيف سيواجه السلطان الخالق غدا ، بعد أن يواله ملك مصر . وهو لا يتفأ يبيح الخمور وغيرها من المنكرات[٥٥] . ومع أن هذا يدلل على استمرار احتفاظ أبن عبد السلام بعلاقات طيبة مع السلطان ، إلى حد الجرأة والسلاطة في محاسبته ، لكن ليس للأمر ذات صلة بمسألة مجريات الطبلخانة .

أما السبكي ، بطبيعة الحال ، فهو يقلل من قيمة ما حصل لأبن عبد السلام في أعقاب حادثة الطبلخانة ، وبتمسك بأن الشيخ ظل يحتفظ بعلاقات وديـة مع السلطان[٥٦] ، على الرغم من أنه في إشارات أخرى يناقض نفسه بنفسه عندما يعلن بأن حياة الشيخ في ولايات مصر والقاهرة التي أمضاها على مستوى سلطنة الصالح شهدت الكثير من العجائب والغرائب[٥٧] من (دون أن يلمح فحواها وطبيعتها). ومن دون شك ، أن البعض من هذا التناقض مبعثه الاختلاط الحاصل بين آراء السبكي المتحيزة لجانب أبن عبد السلام ، ومعلومات كاتب سيرته ، ولده عبد اللطيف ، التي يورد فقراتها السبكي كما هي من دون تعظيم ، وبعضها الآخر ناجم من حقيقة الإجراءات نفسها التي لا تبدو واضحة في المصادر ، لكنها تسببت في سلب أهم وظائفه الشخصية بالتأثير في المجتمع كل من الخطابة الدينية والحكم بالقضاء في الديار المصرية . وبسبب هذه الظروف والتقلبات لزم أبن عبد السلام بيته بالتركيز على التدريس والأخذ بالتفسير في دروسه[٥٨] .

وفيما يخص الأمراء ودورهم في المسألة ، فلابد من القول أولا أن المجابهة التي قامت بسبب الطبلخانة كانت قد حصلت بين أبن عبد السلام من جهة وبين إدارة ديوان السلطان ، الوزير – الأمير معين الدين بن شيخ الشيوخ ، الذي كان يضطلع بأعمال إدارية وعسكرية في آن واحد ، وموقفه ، من دون شك يمثل أحد مواقف الأمراء الصالحية المهمة ، والتي تتميز بمعاداته لأبن عبد السلام ، على الرغم من أن الأمير واشقائه جميعا كانوا من أتباع الشافعية – الاشعرية ، الذين يمثلهم أبن عبد السلام في مصر ، التي يلزم حولها السبكي ، من دون استغراب ، جانب الصمت.

أما عن مقدمي الألوف وأمراء الحلق السلطانية فلا توجد إشارة مباشرة لحالة ما تمثل هؤلاء الأمراء حسب علمنا وتعكس مواقفهم الشخصية من أبن عبد السلام . فقط توجد إشارات غير مباشرة تخص الأمير الكبير حسام الدين أبن أبي علي[٥٩] (ت ٦٥٨ /) استادار السلطان أيضاً أيام سلطنة والده الكامل محمد (ت ١٢٣٧/٦٣٥) ، ومتولي نيابة السلطنة المصرية لعدة مرات ، تبين أن الأمراء ذوي المهمات والمسؤولية في السلطنة كانوا يتجنبون التورط وإثارة

المشاكل مع أبن عبد السلام ، كما في الحالة التي وقعت في أثناء تولي أبن عبد السلام القضاء ، حيث لجأ الأمير حسام الدين إلى تأجيل الأدلاء بشهادة تخص السلطان ، لأن أبن عبد السلام ، في حالة أدلاء الأمير حسام الدين بمثل هذه الشهادة أمامه ممثلاً للسلطان – على ما يدعى هو شخصيا – سوف لا يقبل بها ، ويقال أنه لم يفعل ذلك إلى وقت تولية القاضي بدر الدين السنجاري (ت) القضاء[٥٩]، ليتقدم عندئذ بذلك ، مع أن السلطان ، بناء على طلب الأمير نفسه ، كان قد حصل له دستورا لأداء تلك الشهادة أمامه[٦٠] .

الأكثر ألتباسا هو التدقيق الكرونولوجي لمسألة وقت حصول الحادثة ونهاياتها في ضوء الإجراءات التي اتخذت بحق أبن عبد السلام ، وفيما إذا كانت قد توقفت أم لا ، وبتدخل أي من الأمراء المتنفذين تم ذلك ؟

ففي خطابة دمشق ، كان أبن عبد السلام قد عين فيه حسب ما يثبت تلميذه أبو شامة أواخر ربيع الثاني من سنة ٦٣٧هـ خلفا لخطيبه السابق الأصيل المسعودي[٦١] ، (لا يزال حيا في ٦٥٨هـ) ، وهو خطيب الجامع خلال الحكم الأول للصالح نجم الدين أيوب لدمشق (جمادي الآخرة – ٢٨ رمضان ٦٣٦هـ) ، الذي استمر فيه ما يقرب من عشرة شهور إلى وقت ذيوع أخبار تنازل الملك الصالح إسماعيل المتولي الجديد على دمشق ، عن بعض الممتلكات والقلاع الشامية المهمة لفرنج الساحل ومن أجل معاونتهم له على انتزاع مصر من سلطانها الصالح أيوب في محرم – صفر ٦٣٨هـ[٦٢] ، عندما بدأ التقريع من خلال خطبه بشخص السلطان الدمشقي ، من أجل ذلك ، عين مكانه خطيب بيت الآبار المدعو عماد الدين (علم الدين) المقدسي[٦٣] .

وفيما يتعلق بوصوله مصر وتسلم مناصبه الدينية ، فمعظم المصادر تشير إلى السنة ٦٣٩هـ كتاريخ لقدومه الديار المصرية ، من دون تحديد شهر منها[٦٤]. ويشير أبو شامة إلى يوم عرفه من السنة ذاتها ، أي زيارة عرفه في ١٠ ذي الحجة ٦٣٩هـ ، (وكذلك المقريزي) ، كتاريخ تعيين السلطان لأبن عبد السلام في خطابة جامع عمرو بن العاص بمصر ، وفيما بعد تقليده لقضاء مصر والوجه القبلي عوضا عن قاضي القضاة شرف الدين بن عين الدولة[٦٥] (ت ذو